التعميم المالي رقم (7) لسنة 2026

بشأن إعداد مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2027

في اطار اعداد خطة الميزانية للسنوات المالية 2027-2029

سمو ومعالي الوزراء الموقرين

سعادة وكلاء ومدراء عامي الجهات الاتحادية المحترمين

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى:

- **المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته.**
- **القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص في الحكومة الاتحادية.**
- **قرار مجلس الوزراء رقم 200م/6و لسنة 2025 بشأن إعداد الخطط الاستراتيجية للوزارات والجهات الاتحادية لدورة الميزانية للسنوات 2029/2027.**
- **قرار مجلس الوزراء رقم 8/3م لسنة 2025 بشأن اعادة تنظيم الإجراءات والضوابط لاستلام مبالغ الدعم الخارجي ورعاية المشاريع التي تتحصل عليها الجهات الاتحادية.**
- **وتنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي بشأن المالية العامة المشار اليه أعلاه الذي نص بالمواد التالية على ما يلي:**

- **المادة (22) " تعد الجهات الاتحادية التي تشملها الميزانية العامة، التقديرات المبدئية لمواردها المالية على أساس نوعها مع بيان مصادرها، والتقديرات المبدئية لنفقاتها الجارية والرأسمالية، وبما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية ومع أنشطتها المعتمدة لكل برنامج، على أن تتضمن مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة المالية، ويجب تقديم التقديرات المبدئية إلى الوزارة في الموعد الذي يحدده تعميم الوزير المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون ".**
- **المادة (23) " إذا تأخرت أي جهة اتحادية في تقديم مشروع ميزانيتها إلى الوزارة عن الموعد المحدد في التعميم المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون، تقوم الوزارة بعد إخطار الجهة المتأخرة بإعداد هذه التقديرات بناءً على اعتمادات السنة المالية الجارية لهذه الجهة، مع مراعاة التغييرات والتعديلات التي أدخلت عليها خلال السنة المالية الجارية والاعتبارات الأخرى الخاصة بها وبما يتفق مع برامجها واهدافها الاستراتيجية ".**

أولاً: تقديرات الإيرادات الحكومية:

تأمل وزارة المالية من الجهات الاتحادية تقدير مواردها المالية لخطة الميزانية للسنوات 2027-2029 وتبين الأسس التي استندت اليها لإعداد تلك التقديرات والعوامل التي أثرت فيها خلال السنة المالية الجارية وإدخالها على النظام

الآلي لتنبؤات الإيرادات (نظام فارس) وفقاً للقواعد والضوابط اللازمة لإعداد مشروع الميزانية العامة للاتحاد وفي المواعيد المحددة بالتعميم المالي.

ثانياً: تقديرات النفقات الحكومية:

أ- النفقات الجارية: يتعين على الجهات الاتحادية تقدير مصروفاتها وادخالها على النظام الالي لإعداد الميزانية وفقاً للقواعد والضوابط اللازمة لإعداد مشروع خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنوات المالية 2027- 2029.

ب- النفقات الرأسمالية: التنسيق مع وزارة الطاقة والبنية التحتية بشأن تخصيص كافة الاعتمادات المالية لتنفيذ المشروعات الرأسمالية قيد الإنجاز (الجاري استكمالها) والمشروعات الرأسمالية الجديدة (بعد اعتمادها من الجهات المختصة) على الأنشطة والبرامج والاهداف الاستراتيجية وتحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية.

ثالثاً: الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص :

تأمل الوزارة من الجهات الاتحادية دراسة وتقييم مدى إمكانية تنفيذ المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص بوصفها أحد الخيارات التمويلية والتنفيذية المتاحة لكافة المشاريع الجديدة والمخطط لها، وذلك بما يسهم في تمكين الحكومة من تنفيذ مشاريعها التنموية والاستراتيجية بكفاءة وفعالية، والاستفادة من قدرات وخبرات القطاع الخاص في هذا المجال.

كما تود الوزارة التأكيد على أن أحكام القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023، ودليل مشاريع الشراكة، ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة، تسري على أي تعديل أو تجديد أو تمديد للعقود والاتفاقيات القائمة قبل نفاذ هذا القانون أو قبل إصدار هذا الدليل، وذلك استناداً إلى المادة (32) من القانون، بالإضافة إلى سريانها على المشاريع الجديدة أو المخطط لها.

رابعاً: موعد تقديم مشروع الميزانية:

على كافة الجهات الاتحادية تقديم مشروع خطة الميزانية للسنوات المالية 2027 – 2029 إلى وزارة المالية في موعد غايته 2026/05/01.

وعليه، تأمل وزارة المالية توجيه السادة المختصين لديكم نحو الالتزام بالقواعد والضوابط الصادره من الوزارة بشأن اعداد مشروع خطة الميزانية للسنوات2027- 2029.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية

صدر بتاريخ : 13/ رمضان / 1447هـ -
الموافق :02/ 03 /2026 م